د . حسين الخاقاني *: صندوق العراق للتنمية الخارجية (الجزء الثالث): العلاقات المالية مع الصناديق الدولية

المحتويات

- مقدمة
- أولاً : رأسمال الصندوق
- ثانياً : المساهمة في الصناديق الدولية
- ثالثاً : واقع الصناديق الخمسة
- رابعاً : العلاقات المالية العربية والدولية
- خامساً : استفادة العراق من العلاقات المالية للصندوق العراقي
- ملحق
- المصادر

مقدمة :

من الاهداف التي وضعها المشرع في تأسيس الصندوق العراقي عام 1974 ان تكون له صبغة دولية وموقع اقليمي كبير يعزز مكانة العراق دوليا واقليميا ويعكس وجهاً من اوجه السياسة الخارجية للحكومة وقتذاك . ولهذا تضمن قانون الصندوق مواد تعكس هذا التوجه وتتيح له ان يأخذ الدور الاقليمي في مسألة التمويل التنموي والتأثير في الصناديق الاقليمية المتشابه بالاهداف . لذا ابتدأ نشاطه بالإقراض التنموي ثم تبعه المساهمة في الصناديق ذات الاختصاص المشابه ثم الاستثمار في الشركات المشتركة .

أوراق سياسات في علاقات العراق الخارجية الاقتصادية

ان اهمية هذه الصناديق تكمن كون المساهمة العراقية فيها تأتي من جانب الصندوق العراقي وتمثل نسبة مهمة من تركيبة رأسماله . اضافة الى كون تلك الصناديق المشار اليها لا تقدم لمساهميها ارباحاً سنوية لأن اهدافها التنموية تجعلها تنشط في مجال تقديم القروض الميسرة والمساعدات الفنية للدول النامية . وفي نفس الوقت جعلت من الصندوق العراقي الواجهة الاقتصادية للعراق مع المؤسسات العربية والاجنبية وهو مؤهل لتقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية والانمائية لصالح الاقتصاد العراقي بما يملكه من رصيد من العلاقات و موثوقية لدى تلك المؤسسات الدولية وملاءة مالية تمكنه من القيام بدور مهم يترك آثاراً ايجابية مهمة على الاقتصاد العراقي .

وسنستعرض في هذه الورقة مكونات رأسمال الصندوق اولاً ، ثم واقع المساهمة في الصناديق المذكورة والبيانات المالية بشأنها ، يلي ذلك العلاقات المالية العربية والدولية ومدى استفادة العراق منها . مع تقييمنا لإدارة ذلك النشاط من قبل الصندوق العراقي .

أولاً : رأسمال الصندوق

يتكون رأس المال من ثلاث مكونات رئيسية هي :

- رأسمال 50 مليون دينار عراقي (سعر صرف الدينار العراقي يعادل في حينه 3.2 دولار لكل دينار) ، كما ورد في المادة 3 من قانون الصندوق رقم 77 لسنة 1974 والصادر في 6/ 6/ 1974 يدفع من الخزينة العامة مقداره . ثم مضاعفة رأسمال الصندوق الى 100 مليون دينار بعد تعديل المادة 3 المذكورة بموجب قانون رقم 90 لسنة 1979 والصادر في 30/ 7/ 1979 . وبعد اربعة اشهر ضوعف مرة اخرى ليصبح 200 مليون دينار بموجب القانون رقم 152 لسنة 1979 والصادر في 3/ 12/ 1979 ، وقد دفعت الخزينة حتى عام 1979 127 مليون دينار عراقي من ذلك المبلغ (يعادل 406.4 مليون دولار في حينه) . ولم يستدعى بقية المبلغ من الخزينة لحد الان . يضاف له الاحتياطيات .
- اضيف الى مكونات رأس المال مساهمات العراق في رؤوس اموال خمسة من صناديق التنمية العربية والدولية ذات الاغراض المشابهة ويصبح جزءاً من رأسمال الصندوق العراقي . بموجب قانون رقم 90 لسنة 1979 والصادر في 30/ 7/ 1979 . وبلغ مجموع المساهمات حوالي (535 مليون دولار) . وهذا الرقم متحرك نحو الزيادة بسبب رسملة احتياطيات الصناديق المتراكمة لصالح المساهمين ليصل الى حوالي 912 مليون دولار حتى عام 2020 .

أوراق سياسات في علاقات العراق الخارجية الاقتصادية

- أضيفت مساهمات في رؤوس اموال شركات عربية مشتركة ، بموجب القانون رقم 2 لسنة 1998 الذي نص على اضافة مبالغ مساهمات وزارة المالية في رؤوس اموال الشركات العربية المشتركة وتعتبر جزأً من رأسماله . وبلغ مقدارها حتى عام 2019 (719.5 مليون دولار) .

على هذا الاساس يكون رأسمال الصندوق الحالي كما مبين في الجدول التالي:

جدول رقم – 1
مكونات رأسمال الصندوق العراقي واهميتها النسبية

	مكونات رأس المال عدا الاحتياطيات	تاريخ الاضافة	المبلغ المدفوع في حينه مليون دولار امريكي	الاهمية(*) النسبية السابقة	المبلغ المدفوع مليون دولار امريكي	الاهمية النسبة الحالية
1	رأس المال المستدعى من الخزينة	03/12/1979	406.4	43.2 %	406.4	20.0 %
2	المساهمة في الصناديق الدولية	30/07/1979	535.3	56.8 %	911.9	44.7 %
3	المساهمة في الشركات المشتركة	40/05/1998	719.5	43.3 %	719.5	35.3 %
	المجموع		**1661.2**		**2037.8**	**100 %**

(*)النسبة محسوبة على اساس مبلغ المكون لرأس المال الى مجموع رأس المال في تاريخ اضافة المكون .
المصدر : اعداد الباحث ، من قانون الصندوق العراقي والحسابات الختامية و التقارير السنوية للصناديق الخمسة للسنوات 2018 – 2019

يلاحظ من الجدول ما يلي :

- ان رأس المال المستدعى المسدد فعلياً والبالغ حوالي 406 مليون دولار بعد ان تضاعف مرتين خلال الفترة من 1977 لغاية 1979 ، وقد شكل 43% من رأس المال المكون من (رأسمال

مستدعى + مساهمات في صناديق) كما يظهر في العمود الاصفر . وقد تم اقراض معظمه لمشاريع التنمية الخارجية . وهو يشكل الان حوالي 20 % من مكونات رأسمال الصندوق الثلاثة .

- المساهمة في الصناديق الخمسة التي اضيفت عام 1979 شكلت نسبة 67% مع رأس المال المستدعى عام 1979 . وهو يشكل الان حوالي 45% من مكونات رأسمال الصندوق الثلاثة .
- المساهمة في الشركات التي دخلت الى تركيبة رأس المال عام 1998 . لذلك شكلت نسبتها حوالي 43% من مجموع المكونات الثلاثة لرأس المال في حينها . وهي تشكل الان حوالي 35% من مكونات رأسمال الصندوق الثلاثة .

ثانياً : المساهمة في الصناديق الدولية

وفقاً للتعديل الذي جرى بموجب قانون رقم 90 لسنة 1979 والصادر في 30/ 7/ 1979 اضيفت مادة جديدة الى المادة الثانية من قانون رقم 77 لسنة 1976 تنص على (التعاون والتنسيق مع صناديق التنمية العربية والدولية التي يساهم العراق فيها وغيرها من صناديق التنمية ذات الاغراض المشابهة) . وبذلك اضيف هدف جديد ومهام جديدة لنشاط الصندوق تتعلق بالتعاون مع الصناديق التنموية .

وفي نفس القانون رقم 90 لسنة 1979 جرى زيادة رأسمال الصندوق بإضافة مساهمات العراق في رؤوس اموال خمسة من صناديق التنمية العربية والدولية ذات الاغراض المشابهة . وهذه الصناديق هي:

1 - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / الكويت - تأسس عام 1968
2 - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا / الخرطوم – السودان - تأسس عام 1973
3 - البنك الاسلامي للتنمية / جدة - السعودية - تأسس عام 1976
4 - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية / روما - ايطاليا - تأسس عام 1976
5 - صندوق الاوبك للتنمية الدولية / فيينا – النمسا - تأسس عام 1976

بلغت مجموع مساهمة الصندوق العراقي في رؤوس اموال تلك الصناديق حوالي (535 مليون دولار) .. وهذا الرقم متحرك نحو الزيادة بسبب رسملة احتياطيات تلك الصناديق لصالح المساهمين ليصل الى حوالي 912 مليون دولار حتى عام 2020 . وهذا متأتي من ان نشاطها تنموي غير الهادف للربح . فالفائض المتحقق لها نتيجة النشاط يراكم في الاحتياطيات ثم يرسمل وتضاف اسهم جديدة لكل مساهم حسب نسبة مساهمته.

ثالثاً : واقع الصناديق الخمسة

عند استطلاع قوانين تأسيس تلك الصناديق وتقاريرها السنوية يمكن فهم واقعها وطبيعة نشاطاتها وفهم العلاقة بين هذه الصناديق الخمسة والصندوق العراقي كما يلي :

- تشترك هذه الصناديق في انها مؤسسات تمويل تقدم مساعدات تنموية بشروط ميسرة للبلدان النامية وبالتالي فهي لا تمارس انشطة تجارية بحتة .

- ان مساهمات الصندوق العراقي في رؤوس اموال هذه الصناديق لا تستهدف الربح المالي وانما لتحقيق اهداف اخرى تتعلق بالتعاون والتنسيق لأغراض تتعدى الاغراض الاقتصادية لتشمل اغراضاً سياسية وقومية ودولية تتفق مع التوجه العام للحكومة.

- يعمل كل صندوق في نطاق معين حسب الهدف الرئيس المنشأ من اجله ويقدم مساعداته التنموية لكل البلدان المصنفة بلدان نامية بما فيها أعضاؤه من الدول المساهمة . باستثناء صندوق الاوبك الذي يستثني أعضائه المساهمين من المساعدات باعتبارهم ممولين ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا الذي يحصر مساعداته على الدول الافريقية .

- يبلغ مجموع رؤوس أموال الصناديق الخمسة حوالي 72.5 مليار دولار . وان أكبر هذه الصناديق هو البنك الاسلامي للتنمية الذي يبلغ رأسماله حوالي 55 مليار دولار . ثم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 10 مليار دولار . والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا

حوالي 4 مليار دولار ، وصندوق الاوبك للتنمية حوالي 2.7 مليار دولار ، واصغرها هو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يبلغ رأسماله حوالي 0.7 مليار دولار . والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم – 2
رؤوس اموال الصناديق المدفوعة ومساهمة الصندوق العراقي فيها

	اسم المؤسسة المالية	رأس المال المدفوع للمؤسسات المالية بالدولار الامريكي	مساهمة الصندوق العراقي المدفوعة بالدولار الامريكي	نسبة مساهمة العراق %	عدد الدول المساهمة
1	البنك الاسلامي للتنمية	55,220,000,000	19,575,000	0.04%	57
2	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	9,872,450,000	105,030,451	1.06%	22
3	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	731,989,000	51,099,000	6.98%	177
4	صندوق الاوبك للتنمية الدولية	2,737,557,000	136,900,000	5.00%	12
5	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	3,999,271,000	599,333,000	14.99%	18
		72,561,267,000	911,937,451	1.26%	

المصدر : اعداد الباحث ، تم جمعها من التقارير السنوية للصناديق لعام 2020

- يساهم الصندوق العراقي في رؤوس اموال الصناديق الخمسة بحوالي 912 مليون دولار ، وهي تشكل 1.2% من مجموع رؤوس اموال الصناديق . ونلاحظ ان أكبر مساهمة مدفوعة من قبل الصندوق العراقي تقع لدى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا تبلغ حوالي 600 مليون دولار بنسبة مساهمة حوالي 15% من رأسماله . وتأتي بالدرجة الثانية المساهمة في صندوق الاوبك للتنمية والبالغة حوالي 137 مليون دولار وبنسبة مساهمة تعادل 5% من رأسماله . يليه المساهمة في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بحوالي 105 مليون دولار وبنسبة مساهمة حوالي 1% من رأسماله . ثم المساهمة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بحوالي 51

مليون دولار وبنسبة مساهمة حوالي 7% من رأسماله . اما اقل مساهمة فهي في البنك الاسلامي للتنمية حوالس 19.5 مليون دولار وبنسبة مساهمة حوالي 0.04% .

- المساهمة بحوالي 736 مليون دولار من قبل الصندوق العراقي في كل من صندوق الاوبك للتنمية و المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا لا تعود بالمنفعة للاقتصاد العراقي إذ لا يمكن الاستفادة المباشرة لصالح مشاريع تنموية في العراق بشروط ميسرة . كون الاول لا يقدم المساعدة لأعضائه والثاني يقتصر على مساعدة الدول الافريقية فقط . وهذا يعني ان حوالي 81% من المساهمة في الصناديق غير مجد اقتصادياً .
- ان ملكية المساهمة تعود للصندوق العراقي ، وبالتالي فانه يتولى تسمية من يمثله في تلك المؤسسات المالية سواء كان من داخل الصندوق او من خارجه باستثناء الاجتماعات الوزارية التي يمثل العراق فيها وزير المالية . لكن واقع الحال يشير الى غير ذلك فالصندوق يحتفظ بموقع المحافظ المناوب للعراق في البنك الاسلامي للتنمية و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

أما في الصناديق الثلاثة الاخرى فالممثلون هم من وزارة المالية ووزارة الزراعة . كما يبينه الجدول رقم – 3 .

جدول رقم –**3**

تمثيل الصندوق العراقي للتنمية الخارجية في ادارات الصناديق الدولية

	اسم المؤسسة المالية	المجلس الوزاري	محافظ العراق	المحافظ المناوب	عضو مجلس الادارة
1	البنك الاسلامي للتنمية		محافظ البنك المركزي	الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	
2	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي		وزير المالية	الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	
3	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية		صالح حسين جبر / الزراعة	احمد ابو بكر حسن بامرني/ الزراعة	
4	صندوق الاوبك للتنمية الدولية	وزير المالية	مدير عام الدين العام	مستشار وزارة المالية	
5	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا		وزير المالية	وكيل وزارة المالية	مدير عام الدين العام / المالية

المصدر : اعداد الباحث ، تم جمعها من التقارير السنوية للصناديق لعام 2020

رابعاً : العلاقات المالية العربية والدولية

بعد التعديل الاخير في قانون الصندوق بموجب القانون رقم 2 لسنة 1998 اصبح الصندوق العراقي يدير العلاقات المالية الدولية الثنائية والمتعددة الاطراف ، بعد اضافة الفقرة 7 – أ الى المادة الثانية من القانون رقم 77 لسنة 1974 والتي نصت على (متابعة علاقات العراق المالية الخارجية المتعددة الاطراف والثنائية وكل ما يتعلق بإدارة مساهماته في المنظمات والصناديق والهيئات والشركات الدولية والاقليمية والعربية المشتركة وكل ما له علاقة باتفاقات القروض والاتفاقات الضريبية) . وقد تم ذلك من خلال ادارة ملف الاتفاقيات المالية التالية :

- اللجان المشتركة : ويعد الصندوق العراقي فقرة الجانب المالي من محاضر اللجان المشتركة التي تعقد بين العراق ودول العالم . وكل لجنة مشتركة تناقش الجوانب المالية والاقتصادية المختلفة اضافة الى الجوانب الفنية الاخرى عرت قضايا الدفاع والامن الداخلي والتسليح فهي خاضعة للجنة متخصصة . ويعد الصندوق العراقي الجانب المالي فيها بالتعاون مع وزارة المالية والبنك المركزي العراقي . وقد بلغ عدد تلك اللجان 80 لجنة مشتركة لكل واحدة مع دولة من دول العالم .
- اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي : وهي اتفاقيات تساعد في جذب الاستثمار الاجنبي بالسماح بتخفيف العبء على المستثمر الاجنبي و دفع الضريبة المترتبة على ممارسته للنشاط وتحقيق الارباح لمرة واحدة في احد البلدين . ويقوم الصندوق العراقي بالإعداد الفني لنصوص الاتفاقية بالتعاون مع الهيئة العامة للضرائب ومجلس الدولة والمشاركة في التفاوض بشأنها وايصالها لمرحلة التوقيع . وقد بلغ عدد مشاريع تلك الاتفاقيات 28 اتفاقية وقعت منها خمسة اتفاقيات قبل عام 2003 .
- ادارة التمويل الخاص بالمنظمات العربية والدولية : المنظمات العربية والدولية تشكل بيوت خبرة دولية توفر خدماتها الاستشارية لحكومات الدول المساهمة . سعى الصندوق العراقي في متابعة الاجراءات الاصولية لتسديد اشتراكاتها السنوية التي تخصصها الموازنة العامة للدولة سنوياً والحفاظ على القدرة التصويتية فيها والاستفادة مما تقدمه تلك المنظمات من مساعدات تقنية وخبرات لصالح الجهات المستفيدة حسب تخصصاتها . ويبلغ عدد المنظمات والمؤسسات المالية 240 منظمة ومؤسسة واتحاد دولي تستفيد من خدماتها 29 وزارة عراقية ، ويقوم

الصندوق بمتابعة الالتزامات المالية السنوية لها بالتعاون مع دائرة الموازنة في وزارة المالية ومناقشة موازناتها مع الوزارات المعنية اضافة الى البحث عن فرص لتعيين الكوادر العراقية في التخصصات التي تحتاجها تلك المنظمات . ويقدم العراق اشتراكات سنوية لتلك المنظمات تبلغ بحدود 570 مليون دولار.

- ادارة ملف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي : ومتابعة الاجتماعات الدورية لهما واعداد المذكرات التي تتضمن مناقشات مع هذين المؤسستين وتزويد ممثلي العراق بها والمشاركة احياناً في المناقشات الدورية.

- التوسط في الحصول على القروض الميسرة لصالح مشاريع عراقية : حاول الصندوق العراقي تأمين احتياجات بعض المشاريع العراقية التنموية من خلال علاقاته بصناديق تمويل تنموية عربية واقليمية عديدة والاتصال بها لاستطلاع استعدادها لتمويل مشاريع تنموية في العراق في المجالات الصناعية والزراعية والنفطية ، حيث تم في عم 2015 و 2016 الاتصال بالصندوق السعودي للاستثمار وصندوق ابو ظبي والصندوق الكويتي والبنك الاسلامي للتمية ، وقد ابدت تلك الصناديق استعدادها للنظر في طلبات التمويل ضمن ما تتيح لها امكانياتها وقوانينها . ولكن لم يتم تحديد المشاريع المناسبة وبالتالي لم يتم الاتفاق معها . ومع ذلك استطاع الصندوق العراقي ان يحقق اتفاقاً مع البنك الاسلامي للتنمية لتمويل عدد من المشاريع التنموية وكذلك تمويل استيرادات العديد من المؤسسات الحكومية الاقتصادية خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي . فقد بلغ مجموع القروض التي تم الحصول عليها من البنك الاسلامي منذ عام 1983 ولغاية 1989 حوالي 354.5 مليون دولار موزعة على 42 عملية تمويلية . الجزء الرئيسي لهذه القروض قدم لتمويل التجارة الخارجية للعراق من المواد الخام وبعض السلع الوسيطة . واستفادت كذلك كل من المؤسسات الصناعية في وزارة الصناعة بالدرجة الاولى ثم مؤسسات وزارة التجارة ثم وزارة الصحة . كذلك حصل الصندوق عام 1999 على قرض مقداره 2.5 مليون دولار من محفظة البنوك الاسلامية لصالح بعض المشاريع التنموية مضمونة من قبل الصندوق العراقي . وللاسف ، هذه المهمة لم يعد لها وجود بعد عام 2003 .
- شغل الصندوق العراقي مواقع رئيسة في عدد من صناديق التمويل الاقليمية والدولية منها :
  - محافظ العراق في صندوق الاوبك للتنمية

- المحافظ المناوب للعراق في صندوق النقد الدولي
- المحافظ المناوب للعراق في البنك الاسلامي للتنمية
- المحافظ المناوب للعراق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
- المحافظ المناوب للعراق في الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي

- مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية : انشأت هذه المجموعة عام 1975م بغية التشاور حول المبادرات، والتعاون في مجال تبادل المعلومات والبيانات عن المشاريع والخطط الإنمائية ، وتهدف المجموعة إلى تحقيق مزيد من الفعالية في تقديم العون عن طريق الاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات المتوفرة لدى مؤسسات المجموعة، وتنسيق التمويل والإجراءات المصاحبة . وتضم مجموعة التنسيق حاليًا أحد عشر مؤسسة من بينها خمس مؤسسات وطنية وهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق قطر للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية كما تضم ست مؤسسات إقليمية وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، وبرنامج الخليج العربي للتنمية ، وصندوق النقد العربي . واجرى الصندوق العراقي حوارات مع عدد من الصناديق لفتح افاق التعاون الثنائي مع الصندوق العراقي ولاقى ترحيباً للتعاون مع الصندوق العراقي في دعم المشاريع التنموية والاستثمارية في العراق .
- الاتفاقيات المتعددة الاطراف الخاصة بوزارة البيئة : والتي اشترك الصندوق العراقي في مفاوضاتها كالاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر واتفاقية صندوق المناخ الاخضر والاتفاقية الدولية للأثر البيئي واتفاقية الاراضي الرطبة والاهوار.

خامساً :استفادة العراق من العلاقات المالية للصندوق العراقي

رغم ان المجالات التي تم ذكرها جعلت من الصندوق العراقي الواجهة الاقتصادية للعراق مع المؤسسات العربية والاجنبية وهو مؤهل لتقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية والانمائية لصالح الاقتصاد العراقي بما يملكه من رصيد من العلاقات و موثوقية لدى تلك المؤسسات الدولية وملاءة مالية تمكنه من القيام بدور مهم يترك آثاراً ايجابية مهمة على الاقتصاد العراقي .

لكن واقع الحال مخيب للآمال ، فالاستفادة محدودة جداً. ولم يستفد الاقتصاد العراقي لا من الصناديق الدولية التي يساهم بها بما يقرب من مليار دولار ، باستثناء اتفاقياته مع البنك الاسلامي للتمية قبل عام 2003 والمذكورة آنفاً . ولا من المنظمات العربية والاقليمية والدولية التي توفر خدماتها الاستشارية لحكومات الدول المساهمة رغم تخصيص الحكومة العراقية لأكثر من نصف مليار دولار تدفعها كاشتراكات سنوية في تلك المنظمات المذكورة .

ويمكن اجمال الاسباب التي جعلت الصندوق العراقي يعجز عن تقديم ما يخدم الاقتصاد العراقي بما يلي :

1- توقف المتابعة الفنية للصناديق الخمسة وتوقف توثيق النشاطات الدورية لها ومتابعة قراراتها بالشكل الذي يعطي الصورة الواضحة لمجلس ادارة الصندوق أو للجهات العليا بما يؤمن مصالح العراق لدى تلك الصناديق .
2- عدم قدرة الصندوق العراقي على ترشيح او اختيار ممثليه لحضور الاجتماعات الدورية للصناديق بصفة محافظ او محافظ مناوب . وغالباً ما يتم الترشيح لهذه المناصب دون الاستئناس برأي الصندوق ودون معرفة مجلس ادارته.
3- لا يحصل الصندوق العراقي على تقارير الاجتماعات التي يحضرها الممثلون ولا يعلم بطبيعة النقاشات التي تجري ، وغالباً ما تتخذ القرارات ويصوت عليها دون الرجوع الى ادارة الصندوق.
4- لا يوجد تصور واضح لطبيعة عمل الصناديق الخمسة ولا توجد آلية واضحة للتعامل معها .
5- عدم قيام الصندوق العراقي بمتابعة الممثلين ومطالبتهم بالتقارير الخاصة باجتماعاتهم . وبالأخص الذين هم بمنصب وكيل وزارة او حتى مدير عام في اي وزارة من الوزارات .
6- عدم تعاون الوزارات مع الصندوق العراقي وفق مت جاء بالفقرة 7 – ب من المادة الثانية من قانون الصندوق والتي الوزارات ذات العلاقة وممثلوها في المنظمات والصناديق والهيئات والشركات الدولية والاقليمية والعربية المشتركة بالتنسيق مع الصندوق في ادارة ومتابعة استثمارات العراق ومساهماته الخارجية .
7- يندر وجود كوادر عراقية تعمل في مكاتب تلك الصناديق من اداريين ومحاسبين وقانونيين ومستشارين وفنيين ، على عكس ما لدى الدول الاعضاء الاخرى من كوادر تعمل في المفاصل المختلفة لتلك الصناديق .

8- نسبة كبيرة من المرشحين لحضور اجتماعات الصناديق والمنظمات العربية والدولية يتم ترشيحهم لاعتبارات مختلفة لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة لهذه المهام ، واغلبهم لا يجيدون اللغة الانكليزية والتي هي اساس التفاهم والمناقشات خاصة في المنظمات الدولية .

9- عدم قيام الممثلين للحكومة العراقية او للصندوق العراقي بالتحرك لشغل الوظائف التي تعرضها تلك المؤسسات على الدول ، ولم يتم اعلام الصندوق العراقي بوجود الفرص التوظيفية او التدريبية ليتم متابعتها والاستفادة منها ، مما يفقد العراق الكثير من الفرص المفيدة .

10- قد لا يمتلك الممثل ادنى فكرة عن المؤسسة التي يحضر اجتماعاتها ولا عن طبيعة التصويت وما هي حقوق العراق في شغل المرتكز المتقدمة او الاستفادة من خبرات المنظمة . وغالباً لا يكترث بالمطبوعات التي تزوده بها المنظمة المعنية ولا يكلف نفسه في ارسالها الى الصندوق العراقي ليمارس دوره في المتابعة او ارسال خلاصة ما جاء بالاجتماع . وغالباً ما يكتفي بتقرير يسمى تقرير الايفاد يرفعه لوزيره للاطلاع فقط . مما يحجب الكثير من المعلومات المفيدة وقد يخسر العراق جراء ذلك الكثير من الفرص .

وفي الختام اود ان اتقدم بالشكر الجزيل الى الاخوة الاعزاء والاساتذة الافاضل هيئة التحرير في شبكة الاقتصاديين العراقيين على جهودهم العلمية في ادارة النشاطات البحثية وتقديمها للمتخصصين والقراء بأفضل صورة .

(*) باحث اقتصادي ومعاون مدير عام سابق مكلف بإدارة الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ورئيس مجلس ادارته الاسبق .

الملحق
مساهمة الصندوق العراقي في صناديق التنمية الدولية

البنك الإسلامي للتنمية : بنك تنموي متعدد الأطراف، يعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم . تأسس عام 1975 ، يضم في عضويته 57 بلدا عضوا في أربع قارات ، تصنيفه AAA ، وأصول تشغيلية تتجاوز 16 مليار دولار أمريكي ورؤوس أموال مكتتب بها تبلغ 70 مليار دولار أمريكي . مقره في جدة ، المملكة العربية السعودية ، له مراكز رئيسية في المغرب وماليزيا وكازاخستان والسنغال ، ومكاتب وسيطة في مصر وتركيا وإندونيسيا وبنغلاديش ونيجيريا.

- المحافظ : مصطفى غالب مخيف / محتفظ البنك المركزي
- المحافظ المناوب : برين عبد السلام قاسم / مدير الصندوق العراقي

الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية : (الصندوق العربي) ، ، هو مؤسسة مالية إقليمية عربية تركز على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة وتقديم المنح والخبرات. ومقره دولة الكويت ، وانعكاسًا للعمل العربي المشترك المتميز. والغرض الرئيسي للصندوق العربي هو المساهمة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال تقديم قروض، بشروط ميسرة، للحكومات والشركات والمؤسسات العامة للدول الأعضاء، مع إعطاء الأفضلية للمشاريع الحيوية بالنسبة للعالم العربي والمشاريع العربية المشتركة. وهي تعمل كعامل حافز لتشجيع الاستثمار، بشكل مباشر أو غير مباشر، على رأس المال العام والخاص

- المحافظ : وزير المالية
- المحافظ المناوب : برين عبد السلام قاسم / مدير الصندوق العراقي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية : هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية تأسست عام 1977، تهدف الى دعم التنمية الزراعية في العالم . مقرها روما، إيطاليا

أوراق سياسات في علاقات العراق الخارجية الاقتصادية

- المحافظ : صالح حسين جبر
- المحافظ المناوب : احمد ابو بكر حسن بامرني

صندوق الاوبك للتنمية : مؤسسة تمويل دولية متعددة الاطراف تأسست عام 1976 مقرها في فيينا . عدد الدول الاعضاء 12 عضواً . تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل حول العالم . تدعم، جميع عملياتها قطاعات تشمل الزراعة، والطاقة، والنقل والتنمية المستدامة والتخزين، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والتعليم، والصحة، بما يتوافق مع أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة .

- المجلس الوزاري : د . علي عبد الامير علاوي / وزير المالية
- المحافظ : خالد صلاح الدين محمد مراد / مدير عام الدين العام
- المحافظ المناوب : د . صلاح الدين حامد جعاطة الحديثي / مستشار وزارة المالية

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا : المصرف مؤسسة مالية تمولها حكومات الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية الموقعة على اتفاقية إنشائه في 18 فبراير 1974. وهو مؤسسة دولية مستقلة. إنشئ المصرف استجابة لهدف دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين المنطقتين العربية والأفريقية وتجسيداً للتضامن العربي الأفريقي، وترسيخاً لمشروع التعاون على أسس من المساواة والصداقة. يبلغ عدد الاعضاء 18 دولة عضو بجامعة الدول العربية ويقع المكتب الرئيسي في العاصمة السودانية / الخرطوم يهدف المصرف الى الاسهام في تمويل التنمية في الدول الافريقية غير العربية ، وتشجيع مشاركة رؤوس الاموال العربية في التنمية الافريقية ، والاسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في افريقيا .

- محافظ العراق في المصرف هو السيد وزير المالية المحترم
- نائب المحافظ هي الانسة طيف سامي محمد / مدير عام دائرة الموازنة
- عضو مجلس الادارة السيد خالد صلاح الدين محمد مراد / مدير عام دائرة الدين العام

المصادر :

- التقارير السنوية للصناديق الخمسة لعام 2020
- الحسابات الختامية للصندوق العراقي لسنوات مختلفة

أوراق سياسات في علاقات العراق الخارجية الاقتصادية

- قانون الصندوق العراقي رقم 77 لسنة 1974
- قوانين التعديل لقانون الصندوق العراقي .

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 26 تموز 2021

شبكة الاقتصاديين العراقيين | Iraqi Economists Network